

حتى استقلال البلدان العربية، كانت التجزئة السياسية تعتبر مفروضة من الخارج: من قبل الدولة العثمانية، أو من قبل الغرب في مرحلة الاستعمار. فباسم الإسلام، استطاعت الدولة العثمانية أن تخدم لقرون عديدة أي تطلعات قومية لشعوبها العربية. لكنهما حققت في المقابل شكلاً من أشكال التوحيد الاقتصادي والثقافي في الأجزاء العربية التي خضعت لها مباشرة. وبدورها، تمكنت القوى الاستعمارية قبل سقوط الدولة العثمانية من فرض هيمنتها على شمال أفريقيا ومصر، وبعد ذلك تقاسم النفوذ في منطقة بلاد الشام عقب الحرب العالمية الأولى. ثم تمكنت على أبواب المرحلة النفطية من فرض جغرافية التجزئة السياسية على منطقة الخليج العربي.

لقد استخدم الاستعمار، خصوصاً البريطاني والفرنسي، التجزئة عموماً لإعادة ترتيب الوطن العربي وتقسيمه بما يتناسب مع مصالحه، وهو خلق «الأنا» و«الأخر» بين الأقطار العربية، واستنزف الطاقات العربية والاقتصادات العربية، وأجج الخلافات بين دول المنطقة، ومحا الطابع العربي للبلاد المحكومة من قبله (شمال أفريقيا والسودان بشكل خاص)، وذلك لتحيلولة دون قيام نظام عربي اقليمي، أو إدارة موحدة حاكمة، وأي شكل من أشكال الوحدة أو التكامل القومي يمكن ان يهدد مركزه في المنطقة. ومن هنا، جاء خلق الكيان الصهيوني في فلسطين لفصل الجزء الآسيوي العربي عن الجزء الإفريقي العربي بحاجز بشري غريب معاد للعرب، ليس من أجل القضاء على عوامل الوحدة السياسية للعرب فحسب، بل ليكون عامل شرذمة لهم وجعل ثروات المنطقة البشرية

والطبيعية والاقتصادية لا تخضع لقوة سياسية موحدة. ومع ذلك، لم يؤد زوال الاستعمار الى زوال التجزئة لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع العربي التقليدي لتأحية القوى الحاكمة والنظم الاجتماعية والنس الاجتماعية والمصالح القطرية والإقليمية ونسارح المفاهيم بين الاقطاعات القديمة وبين الأفكار التقدمية، من بسارية واشتراكية وعلمانية، هذا فضلاً عن التنوع الثقافي والأختلافات الدينية والمذهبية والفكرية والنفسية، وكذلك تفاقم حالة التبعية القطرية العربية الواضحة والمستترة للاستعمار الجديد، وقيام دولة إسرائيل كعامل عدم استقرار وتجزئة. فتغلقت التجزئة والقطرية بكل ميراث المجتمع التقليدي وأثر الحقبة الاستعمارية (التنظيمات البنيموية والمؤسسية والقيمية والسلوكية) جميعها على ملامح التوحيد.

وعلى الرغم من بروز حركات تحرير وطني عربي ظهرت أثناء الهيمنة الاستعمارية المباشرة وفي أعقابها، فإن هذه الحركات لم تحقق الاستقلال إلا عبر التسوية مع الاستعمار فقط (باستثناء الجزائر)، وتبعاً من دون أن تحقق الوحدة، فتسلمت مقاليد الحكم في بعض البلدان العربية جماعة من القيادات ذات الارتباط بقوى الاستعمار والمعبرة عن مصالحه، ما لبثت ان أزيحت عن المسرح السياسي عن طريق الانقلابات الوطنية النزعة، التي نجحت في طرد الاحتلال الأجنبي أو إلحاق قواعده العسكرية وتأميم مصالحه. وما لبثت هذه القوى الجديدة، ويتناقض مع بلوغاتها الإيديولوجية (الماركسية، والقومية العربية، والناصرية، والاشتراكية العربية، وغيرها)، واعتمادها نهجاً بعيداً عن الديمقراطية، عبر تغييب المشاركة السياسية تدريجاً، ان جعلت من كياناتها القطرية اطاراً سياسياً لممارساتها وأعمالها، متحولة بذلك عن هدف الوحدة، فتم تكريس القطرية الجديدة و«التراب الوطني» قولاً وعملاً، عبر انشاء المؤسسات وتثبيت الهوية الوطنية وتعميقها، واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية لإرضاء القوى التي جرت تعيبتها أثناء النضال من أجل الاستقلال واحتواء الانشقاقات الاجتماعية الداخلية.

وعلى عكس ما اعتقد الكثيرون من القوميين العرب، عند قيام الكيانات العربية المستقلة، حول عدم توفر إمكان صمود القطرية لفترة طويلة في وجه المشروع القومي الوجودي العربي، وبعض هذه الكيانات تأسس منذ العشرينات (مصر) والثلاثينات (العراق والسعودية)، فإن الذي حصل ان كيانات أقل شأناً من مصر والعراق لتأحية العمق التاريخي والموارد والمساحة (الأردن ومعظم دول الخليج العربية، وموريتانيا، وجيبوتي، واليمن الديمقراطية) صمدت بدورها في وجه التوحيد. كان ذلك يعود الى الثقافة الكيان القطري حول قبيلة أو أسرة أو طائفة أو قوة عسكرية، والتي ان النظميين الإقليميين والدوليين الذين خلفت بمقتضاها هذه الكيانات، هما اللذان عملا

كيف أن ما يجري في فلسطين مسألة فلسطينية!

من المطالبة بالوحدة إلى القبول بتضامن الحد الأدنى

عبد الرؤوف سنو*

بحان من المشرف ان يبدأ العرب تاريخهم في مطلع القرن العشرين بالنضال من أجل التحرر من هيمنة الاستعمار، وتحقيق شخصيتهم القومية بعد قرون طويلة من الحكم العثماني. ومن المؤسف ان يخرجوا من القرن نفسه وهم أكثر تبعية للاستعمار وخضوعاً له (قواعد عسكرية وتبعية اقتصادية وسياسية وثقافية)، بعدما خسروا معارك التحرر القومي وانهمزوا أمام عدوهم التاريخي إسرائيل في الحرب والسلام والازادة والتقدم العلمي والتكنولوجي، وبدأت عجلات العولمة تزحف على اقتصادهم وأسواقهم وثقافتهم وقيمهم. وبعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ندد العرب بنعت الغرب لهم على أنهم ارهابيون، لكنهم لم يضعوا استراتيجية موحدة لمواجهة ذلك. فالخلافات بين قادتهم وزعمائهم، والتجزئة والقطرية التي تكرس على مدى السنين الماضية، حالت دون تعاونهم أو تنسيق سواقهم. وظجر ضعفهم بوضوح إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية وسحقها على يد الاحتلال الإسرائيلي، عندما ظلوا متمسكين بالسلام مع إسرائيل كخيار استراتيجي وحيد لديهم، فيما تداوس الكرامة العربية تحت مجنزرات الاحتلال.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية



من تظاهرة

الداخلين لكل عضو في الدولة الموحدة في الشؤون التي لم يلاحظها الدستور، أم تلك التي تربط بين الأقطار العربية بشبكة من المصالح بحيث تجعل كل قطر يحتاج إلى الآخر ويكمل الآخر؟

لقد شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية اتجاهًا نحو التعاون الوثيق والتنسيق بين الدول العربية، من دون الوصول إلى الفيدرالية أو الكونفدرالية. فمشاركة بريطانيا مشروع «تجمع» عربي ورعايتها الواضحة له، وقبول القيادات العربية ركوب موجة «الوحدة» الالهال الخصيب وسوريا الكبرى، كان يثنى وراءه أهدافًا ومصالح شخصية للقيادات العربية، تبدأ بتزعم العالم العربي، وتنتهي بحسب تأييد الجماهير العربية لها في الداخل والخارج، فميثاق الجامعة، لم يكن يؤدي إلى نشوء منظمة عربية شبيهة اتحادية تلزم أعضائها بسياسة خارجية موحدة. إلى ذلك، أكدت دول الجامعة على «إنقاذ استقلال وسيادة كل دولة موقعة على ميثاقها». ومن هنا، استبعد الموقعون على ميثاق جامعة الدول العربية منذ البداية خيار الوحدة أو الاتحاد. وما بقي للجامعة، اقتصر على التعاون والتنسيق للذين ما لبثا أن ضعفا نتيجة للصراعات العربية - العربية منذ أواخر السبعينات، وتحديدًا منذ حرب الخليج الثانية، وكذلك يفعل طليعة ميثاق جامعة الدول العربية، ففي عام ١٩٥٧، عقدت الوحدة الاقتصادية، لكنها لم تصبح سارية المفعول إلا في عام ١٩٦٤، ولم ينضم إليها سوى ثلاث عشرة دولة عربية. وعندما وقعت الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، لم توضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التنفيذ. وأدى

على تثبيت هذه الكيانات وإعطائها مقومات الصمود والشرعية، ثم جاء «النقطة» لنطرح قيمًا وسفاهم تؤصل فكرة القطرية والتجزئة حفاظًا على «الدولة» معتمداً على الحماية الخارجية. لقد ساهم «الذهب الأسود» في تعصيب الجوامع وتعذية التوارق القائمة على «الأنا» والآخر، وعلى تفاوت توزيع الثروة، وقد العالم العربي بالتالي تضامنه وكل إمكانات توحده، فساد منذ ذلك الحين «عقلم اقليمي عربي» هو عبارة عن أنظمة حكم منخافرة، وسكيات وراثية، وأنظمة الحزب الحاكم الواحد المهيمنة عن الانقلابات العسكرية. كلها تخاف على «تراثها» وعلى «مناصبها» من مركزه القرار السياسي، وبملا من توجيه الإهتمام نحو التوحيد وفتح الأسواق العربية بعضها على بعض، ووضع استراتيجيات قومية لإزالة إسرائيل من قلب الوطن العربي، وجدت الأنظمة الإقليمية العربية ملهاتها في مؤامراتها وصراعاتها الداخلية وموتيد سلطتها، ولم تُعد جيوسترا الإ لتكون شرعية عسكرية تحمي مصالحها وتُفتح المواطنين، وفقر هذا يوضوح عند فتح الأنظمة العربية للحماهير العربية التي نزلت في الشوارع تُشد بتخاذه زعاماتها وقادتها أمام سحق إسرائيل للثقلات الفلسطينية الثانية. كما انخرطت تلك الأنظمة في صراعاتها ضد بعضها البعض، التي كانت في بعض الأحيان أكثر حدة من الصراع مع العدو، وتمحورت هذه الصراعات حول الحدود، وحماية النظام، والتنافس على لعب دور القطب في النظام الإقليمي العربي.

لقد ركن القوميون العرب، أصحاب المصلحة الأساسيين في التوحيد، إلى متمية الوحدة العربية، ولم يبذلوا الجهد الكافي



عربية لأجل فلسطين

تغيب القطرية لأي دور للجامعة العربية في مفاوضات السلام العربية. الإسرائيلية التي تمكن الدولة العربية من استفراد الأقطار العربية الواحد تلو الآخر. وبين عامي ١٩٥٤ و١٩٨١، جرت محاولات عدة لتعديل الميثاق عرفته الاتجاهات القطرية لبعض الدول الأعضاء، وأهمها الخشية من أن يفتح الميثاق الجديد النقاش حول مسائل قومية ووحدية وتكامل اقتصادي وتنسيق سياسي، أو أن تُعكس الخلافات وموازين القوى بين الدول العربية على الميثاق الجديد.

وضمن اتجاه التنسيق والتعاون هذا، قامت تجمعات إقليمية على هامش «جامعة الدول العربية» تعمش دورها وفعاليتها، تحدها عوامل الجوار الجغرافي على أسس سياسية أو اقتصادية أو أمنية. وهنا يبرز بوضوح دور «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، و«الاتحاد المغاربي»، ومؤتمرات التنسيق السياسي للأقطار العربية، كؤتمرات القمة العربية، أو تلك التي تعقدتها بعض الدول العربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى. ومن المتوقع أن تستمر القطرية العربية مع سيطرته التنسيق والتعاون في القرن الجاري، إذ ليست هنا مؤشرات على إمكانية تخليها هذا الطريق بعدما تجذرت وترسخت سياسياً وقبلياً. لكن، هل سيؤدي التنسيق والتعاون وقيام التجمعات الإقليمية العربية لأسباب أمنية - غذائية وعسكرية وثقافية واقتصادية على المدى البعيد إلى حدوث تكامل قومي اقتصادي وسياسي وأمني وفقاً لاستراتيجية شاملة موحدة؟

إذا نظرنا بدقة إلى مقومات التوحيد بين الأقطار العربية،

إنجازها وبقوا في مجال الأيديولوجيا (التنظيم) وليس الاستراتيجيا، التي يمكن أن تضم شرائح اجتماعية غيرهم. فدل وجود الدولة القطرية ثم انشغالهم بالوصول إلى السلطة والاستمتاع بها، على إخفاقهم. كما انقسم القوميون العرب على أنفسهم، فظهر القومي الاشتراكي، والقومي الشيوعي، والقومي الناصري، والقومي البعثي، والقومي العلماني، والقوميين المتدينين، مما جعل الأفكار في تضارب مع بعضها البعض، وإمكانية الوحدة معدمة تقريباً.

هل يعني هذا السرد أن القطرية العربية وما تحمله من تحديات داخلية وثقافية وأمنية وأقلوية ودينية وطبقية وخارجية (اقتصادية والقيمية وعولمية) وتحديات تكنولوجية وأيديولوجية وثقافية، وغياب قاعدة المشاركة السياسية وتناقض التبعية، هي أقوى من الوحدة ومرشحة للتسخر، على الرغم من مقومات التوحيد اللغوية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتحديات المشتركة والأمن القومي العربي وموارد الوطن العربي الطبيعية وإمكاناته الاقتصادية وقدراته البشرية) وأي وحدة هي التي نحتاج إليها؟ هل هي تلك التي تخرجنا من جديد من مرحلة الاستعمار المباشر «الجديد» (قواعد وأساطيل وشتى أنواع التبعية) وتذوب القطرية والتراب الوطني وتؤلف اندماجية جوهرها هو وحدة مركز القرار السياسي، كما حصل في مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وبين اليمن عام ١٩٩٠، أم تلك التي توحيد مركز القرار السياسي الخارجي، مع الحفاظ على الاستقلال

والتجيش العربية نفوس الاستعمار، وبأن أسلحتهم التي حصلوا عليها من الغرب كانت فاسدة. وفي حرب السويس عام ١٩٥٦، أفضوا شعوبهم بعدم قدرة الجيش المصري على استمعات السلاح السوفياتي الجديد، وبأنهم لم يتوقفوا انضمام إسرائيل إلى دولتي العدوان، فرنسا وبريطانيا، وغنية حرب عام ١٩٦٧، لم يكن مسعى البيروقراطية العسكرية المصرية من وراء تحريك القوات إلى خليج العقبة وإغلاق مضايق شوم الشيخ سوى القيام بمغامرة لتحقيق كسب سياسي على إسرائيل مزاجنة على تدخل سريع للمتصلبين لإنهاء «لعيتها» هذه. وعندما خسرت هذه الحرب، برزت ذلك بأنما اشتغرت العدو من الشرق، فجاهها من الغرب، وبأن التسقيفة «ليبرتي» كانت وراء نجاح الإسرائيليين وتزويدهم بالمعلومات عن تحركات الجيش المصري. وفي حرب عام ١٩٧٣، وضع اللوم على الأعمار الصناعية الأميركية بأنها دلت الإسرائيليين على أماكن الفصل بين الجيشين المصريين الثاني والثالث، حيث تمكن العدو من المنفذ عبر نفرة القدسوار، من دون أي إشارة إلى أن استراتيجية الحرب التي خاضها السادات كانت لتتحريك الأزمة وليست لتحريره. وعندما كانت إسرائيل تقوم في التسعينيات من القرن العشرين باجتياحاتها الجوية للبنان، كان يبرز تغاض الجيوش العربية عن نصرة لبنان بعدم إفساح المجال لإسرائيل في تسديد توقيت المعركة. وعندما اجتاحت دولة الاحتلال

كان على الدوام عامل فرقة وانقسام لأبناء البلد الواحد. بعد حرب الخليج الأولى (العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩١)، تتعلق الإنشقاق العربي وغابت طروحات التوحيد في الخطاب السياسي الرسمي العربي. في الكارثة الأولى، كان هناك مشروع همينة فريدة عراقية على الخليج تحت ستار قومي عبر بوابة الحرب الإيرانية. وفي الحرب الثانية، أجهض هذا المشروع بأيد أجنبية وعربية. فشلت جامعة الدول العربية في تسوية النزاع بين «المتقنين» العربيين. تاركه ذلك إلى الولايات المتحدة، التي كانت تعمل على صياغة ما سمي ب«النظام العالمي الجديد». لقد نتج عن غزو العراق للكويت نشأت الأنظمة العربية في كل اتجاه، اندلاع «حرب باردة» فيما بينها، حتى أن الجنود العرب في حرب تحرير الكويت وقفوا في خندقين متقابلين. وإلى اليوم، ما زال شعب العراق يذل كل يوم على أيدي الأميركيين والبريطانيين من دون أن نتعلق بصحة عربية «من المحيط إلى الخليج» تدعو إلى موقف عربي موحد تجاه القطرسة الأميركية، باستثناء الرحلة الجوية «الاستعراضية» العربية هنا وهناك، وبعض الاتفاقات التجارية الخجولة، لقد نبأه الرئيس الأميركي جورج بوش بعهد حرب الخليج بوقوف إسرائيل مع عدد من الدول العربية في صف واحد ضد «عدو مشترك» (=العراق)، وليس هذا إلا بعض الشيء. عدا الخسائر البشرية الضخمة (نحو ١.٥ مليون قتيل وجريح)، تسيبت الحرب اللبنانية وحرب الخليج بأضرار تقدر بنحو ٧٥ مليار دولار أميركي، ألم يكن هناك مكان آخر لتوثيق هذه البروة «القومية» و«الإسلامية» إلا في مشاريع حروب عميشية تحقق المكاسب للإمبرياليين الكبار؟



لم كل هذا، وكيف يمكننا الخروج من أزمتنا مع أنفسنا ومع الغير، ولماذا لم يكن التاريخي يوماً معلماً ومرشداً والشعوب الأسيوية قدوة لنا؟ هل تكمن المشكلة في أنظمة الحكم وشرعية القوى الحاكمة المنتخبة أو المفروضة علينا، وفي مناهج التعليم والإدارة واستراتيجية المعرفة، أم هي في شعوبنا المسحوقة بكرامتها ولقمة عيشها؟ هل هناك فجوة بين التطلعات العتق لنخبنا وبين الاستراتيجية والواقع الملغوس، أم أن المشكلة تكمن في القوى الاجتماعية «القديمة» التي وقعت عليها مهمة التغيير، أو في الآليات الاجتماعية التي استخدمتها هناك من سرى أن الحل لا يتحقق إلا عبر غضور قوى اجتماعية جديدة غير تلك الحالية الفاشلة صاحبة العناصب والمغانم. والمبعض يرى أن التغيير لا يتم إلا عبر الديمقراطية بأوسع معانيها، والدمارسة الديمقراطية، وبناء المؤسسات، والتأسيس لتقاسم حياة اقتصادية عربية مشتركة، واستشراف المبعض خلولا في اللغة المجتمعة، والمبعض الآخر في العودة إلى الأصول والسيطرة على الإنفناح الخارجي، وهناك من يعتقد أن العلاج يكمن في تحقيق التنمية المعقدة على النفس المتمركزة على الذات، والقيام بمشروع تشوي وتوحيدي ينقل مجتمعاتنا من الاقليمية إلى القومية ومثال الوحدة الأوروبية ماثل أمامنا.

إن المسألة، في رأينا، هي عدلية بنيوية متكاملة لا بد أن تبدأ أولاً من مكان ما، وأفضل شيء هو القاعدة، أي بناء الإنسان والمجتمع السليم. فالبناء الاجتماعي والحالة المجتمعية الديمقراطية هما اللذان يتعكسان في النظام السياسي والإداء السياسي. من الشعوب، هناك من يحتاج إلى صدمة لاكتشاف الذات واستشراف المستقبل. وتاريخ أمنا الحديث والمعاصر حافل، والحمد لله، بالتكتلات والتكتلات أمام عدونا وأمام أنفسنا. هل باستطاعتنا أن نحول «الحلم العربي» من أئتودة على شفاة المغنن إلى حياة مشتركة ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة عضوية لعشوتنا العربية؟ هل نستطيع ونستطيع في وقت يتخرفنا الاستعمار بنويه الجديد هو العولمة ضمن منظومة الأحادية القطبية، أحتاج إلى أكثر من كارثة فلسطين وحرب الخليج كقضية، هل كارثة الضفة الغربية وما حصل في جنين، وما يشن علينا من حرب باسم مكافحة الإرهاب تعيد، على الأقل، حرارة التعاون والتسويق لا التوحيد، إلى الجسم العربي، وتؤدي إلى صحوة «الرجل المريض»؟

الضفة الغربية في نيسان ٢٠٠٢ وأعلنت قتلًا وإرهاباً، أنزوي الزعماء العرب في قصورهم مبتهدين عن نشاطات التفردة، مبررين عدم تجدتهم للفلسطينيين بأنهم اختاروا السلام كخيار استراتيجي، بحيث لم يعد لديهم خيار آخر في مواجهة إسرائيل.

منذ خروج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديداً منذ اتفاقتي كلف دايقيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، انكثفت العجز العربي على مصراعيه ونسخ ما نفس من «نظام القليس عربي»، وغابت إلى الأبد مقولات التوحيد العربي، حتى أصبح التنسيق الذي فطر خلال حرب عام ١٩٧٣ نراً بعد عين. وبعد طرد مصر من عضوية الجامعة العربية ونقل مقر المنظمة إلى تونس عام ١٩٧٩، مات الفعل العربي المشترك تنظيلاً في أزمنة حادة متتالية. فلم تعقد قمة عربية بعد ذلك التاريخ بحضور مصر إلا بعد عام ١٩٨٩. لقد تراجع دور مصر بنقلها البشري والإستراتيجي والعسكري، وولد خلا استراتيجياً لعصبة إسرائيل. وقيل أن الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥، كانت في بعض جوانبها لتعريب اتفاقات السلام مع العدو، أو جلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، لكنها كانت أيضاً نتيجة للخلافات العربية - العربية وسيادة مفهوم القطرية، وتدايمات كلف دايقيد على النظام الإقليمي العربي. وزعم البعض أن مأسى الحرب اللبنانية ما لحق بلبنان، كانت ضرورية لميلاد لبنان الجديد. فإذ بالجديد يؤسس على القديم «الطائفي» الذي

وفارانها بذلك التي توفرت لأميركيين والأوروبيين. لوجدنا أن العامل الاقتصادي كان وراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية، ووراء الوحدة الألمانية عام ١٨٧٠. كما كان العامل الاقتصادي في الفترة المعاصرة وراء إنشاء الاتحاد الأوروبي. فمفهوم الإتحاد الأوروبي لا يتكلم لغة مشتركة، ولا يجعها ثقافة واحدة، وتاريخها التاريخية في العصر الحديث مبنية بالدماء والصراع، لكن ما جمعها هو الفصل المشترك. وقد بدأت هذه الفصلية الاقتصادية في الأساس، وانضمت سياسية.

منذ نشأة عام ١٩٩٣، أصبح الإتحاد الأوروبي سوقاً داخلية ضخمة، حيث رفعت الحواجز ما بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما أصبح لأوروبا برلمانها، ووصلت خطوات التوحيد أخيراً إلى اعتماد اليورو عملة موحدة. كما بدأت الجهود نحو استقلالية سياسية، أمنية أوروبية تعمل الولايات المتحدة على عزقتها. على عكس ذلك، فإن جواسع العرب عدسة، وأهمها اللغة والتاريخ والثقافة والتحديات المشتركة وموارد الوطن العربي الطبيعية وإمكاناته الاقتصادية وقدراته البشرية، وأخيراً الجغرافيا التي تجعل من الدول العربية وحدة متواصلة لولا وجود إسرائيل، لكن ما يفرق العرب والسياسة، فلا يمدد في الاقتصاد السياسي العربي، فترا وممارسة، ما يدل على تعايش بين الفصلية المشتركة التكامل الاقتصادي العربي، والسوق العربية المشتركة، والمشاريع العربية المشتركة) وبين الأنظمة العربية المتناقضة السلبية، واشترائية

ورأسمالية، ويظهر هذا بوضوح منذ تظلم دايفيد، والإجتياح الإسرائيلي لبيتان عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ وحربي الخليج الأولى والثانية، وأخيراً الانتفاضة الفلسطينية الثانية. لقد عطلت السياسة قيام سوق اقتصادية مشتركة، وتكامل اقتصادي، وحياة اقتصادية مشتركة، وتكافؤ بين الأجزاء داخل الكل الواحد العربي، ونرى في المقابل، أن الخلافات السياسية بين دول أوروبا واختلاف مواقفها تجاه كثير من القضايا، لم تسبب أبداً في عزلة السوق الأوروبية أو انفراطها، ومنه وصول أوروبا إلى برلمان واحد وعملة واحدة.

إن الأدلة كثيرة على انعكاس الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية على علاقات «التكامل الاقتصادي» فيما بينها، لقد انهار «مجلس التعاون العربي»، مصر والعراق والأردن واليمن المشكل في شباط ١٩٨٩، نتيجة احتلال العراق للكويت ثم حرب الخليج الثانية. كما بقي الإتحاد المغاربي حياً على ورق شريطة للخلافات السياسية بين إقطار شمال أفريقيا، ولم تكن اندماجات القادة العرب في شمال أفريقيا أكثر من استعراضات أمام شعوبها لا تتصلصص بفعلاً، وهذا يدل على أننا كعرب لا نستطيع حتى أن نسلط همسار الأوربيين في التوحيد

الاقتصادي أولاً، بلاننا أن هناك اختلافاً في المفهوم السياسية القائمة في الإقطار العربية وفي الإرادة السياسية، فضلاً عن الدباب في السياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية. وإذا كانت الفصالح الاقتصادية المشتركة هي عامل ضروري لازم ومجدد للوحدة السياسية، فإن غيابها تسبب في كوارث على مشاريع الوحدة. لقد قامت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها بتغلغل الشرق الأوسط عموماً، والأوضاع في سوريا خصوصاً. وعندما انهارت عام ١٩٦١، ظهر بوضوح، إلى جانب الأسباب السياسية والإيدولوجية، أن سنوات الوحدة لم توفر وسائل الربط بين الإقطار القوي للتجربة الوحدوية وبين مصالح الطبقات الاجتماعية في البلدين حسب موقعها في الشرق الاجتماعي. كما لم تعمل على الوصول إلى تكامل وطني في الحوائج الاجتماعية والاقتصادية. فظل النظامان الاقتصاديان لبلدين مختلفين تفصل بينهما فجوة جغرافية «إسرائيل». كما جاء تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام ١٩٨١، من أجل تعاون الدول الأعضاء لرد على تغير موازين القوى في منطقة الخليج منذ قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان، بحيث انتفى العامل الجغرافي وعامل الوحدة كعيارين لإقامة هذا المجلس، فلو كان العامل الجغرافي الوحدوي هو المحدد، لتكاثرت العراق واليمن قد انتسبت إلى هذه المنظمة، وهذا يجعل الحاجات والمصالح المشتركة بين دول المجلس

تجاه ضغط خارجي معياراً لتجمعها يتفق على التعامل الاقتصادي وعلى الرغم من كل محاولات التنسيق والتعاون لدول مجلس التعاون، لم يتم الوصول إلى تكامل اقتصادي نتيجة التنسك بالسيادة القطرية. وفي ضوء القطرية، ظلت دول مجلس التعاون تتخبط في مشكلاتها الحدودية، فعرض مسألة الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين على محكمة العدل الدولية لدليل على القطرية التي لا تزال مستترة في الخليج فكراً وممارسة. كما يدل قيام علاقات اقتصادية بين قطر وإسرائيل على أن التنسيق بين الإقطار العربية هو مطلب يسبق مسعى الوحدة.

وفي اليمن، تحققت الوحدة بين الشطرين بعد مخاض طويل وعراقل داخلية وإقليمية. لكن الوحدة التي تمت، كانت بقرار «قوي» في قمة الثغامين الحزبيين الحاكمين في كل الشطرين عام ١٩٩٠، من دون استفتاء الشعب اليمني على هذا القرار المصري أو التدرج في تطبيقه. كما كانت الوحدة منذ اليوم الأول لإعلانها مثقلة بالميزات القبلية والسلطة الفردية، والخلط بين القبيلة والدولة، وبين الحزب والدولة، وعدم التمييز بينهما بالنسبة للصلاحيات والعمل اليومي. وبعد الوحدة، تغيرت صورة التنسيق والتعاون بين الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب، وانسم تعاونهما بالمشاشاة والمناورة والشك وفقدان الثقة إلى درجة التشديد المتبادل، وتجزت الخلافات والتناقضات بينهما حول تقاسم السلطة والمغانم. وقد أفسح ذلك المجال أمام محاولة الانفصال للجنوب عام ١٩٩٤.



● سيرة تشييع فلسطينية

إن فقدان التوحيد السياسي أو مركزة القرار السياسي تسمياً يمتدس، تجلّت بوضوح في مسيرة الصراع ضد العدو الإسرائيلي. ومن السخرية أن تحثاح غاصصة عربية (بيروت) من قبل العدو، وتحتل إسرائيل جنوب لبنان لأكثر من عقدين، وتسحق الانتفاضة الفلسطينية الثانية على يد آلة الاحتلال الإسرائيلي، ويحاصر رئيس عربي (عرفات) في «غرفتين»، بمقره، ويستطع عشرات الآلاف من الفلسطينيين والنضاليين العرب في الحروب العربية الإسرائيلية، من دون أن يتحمل المسؤولية أو يتحرك أي زعيم عربي واحد. بعد عهد الناصر، لم يقدم أي زعيم عربي على تحمل مسؤولية الحزبية والفشل، وكانهما هما وليس النصر من يصنع الأبطال. كل الزعماء العرب الذين لا تربطهم الجغرافيا بإسرائيل، تحدثوا بأعلى صوت لهم عن ضرورة فتح الحدود أمام الجماهير العربية، «للخف» على إسرائيل، لكن أحدا منهم لم يحرك ساكناً لدعم صفوف الشعب الفلسطيني، وحده سدام حسين، الذي يحاول بتسوية العودة إلى النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، أوقف ضيق المنفذ لشمر واحد إلى العالم. كما أن حزب الله وحده الذي تجرأ على شن عمليات مذبوحة ضد إسرائيل في مزارع شبعا، لقد أعطى القادة والزعماء العرب على الدوام الدليل على غياب استراتيجية عربية موحدة يتصدون بموجبها لإسرائيل. كما قدوا في كل مرة الميراث «المقنعة» لعدم توحيدهم ووقوعهم في التزوية أمام العدو الإسرائيلي، خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، برزوا ذلك بخضوع الحكومات